

شركة الرناج للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة الرتاج للاستثمار - ش.م.ك. (مقتلة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للعنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة

4

5

6

7

8

29 - 9

تقرير مراقب الحسابات المستقل

بيان المركز المالي للمجمع
بيان الأرباح أو الخسائر للمجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية للمجمع
بيان التحفظات النقدية للمجمع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى العادة المساهمين المحترمين
شركة الزاوج للاستثمار - ش.م.ك. (مقولة)
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية لمجموعة

الرأي

لقد تدقنا البيانات المالية المجمعة لشركة الزاوج للاستثمار - ش.م.ك. (مقولة) "الشركة الأم" وشركتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2016، وبيانات الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخرى، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص المواكبات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي للمادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016، وأنها مالي وتدفقتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولية للتقرير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستظنون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والعملاقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

التأكيد على أمر

بدون التحفظ على رأينا، نود أن نشير إلى إبطاح رقم (12) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يتعلق بوكالة دائرة امتحنت بتاريخ 29 أكتوبر 2008 ولا تزال تحت التسمية.

أمر آخر

بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (127) لسنة 2016 ومذكرة صادرة من هيئة أسواق المال بتاريخ 25 ديسمبر 2016 في الشركة الأم فقد تم انتهاء ترخيص الشركة الأم وذلك دون ترتيب أو ضاعها وفقاً للمادة (162) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وطلب أن نظل بدعاً حارسة وأمينة على أموال المملاء إلى حين تسليمها لهم أو من له صلة في مسكها أو إدارتها أو حفظها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل علني وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والايفاض عن الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المحبوسة أو إيقاف النشاطها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة صياغة التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تقييم البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية للمجموعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وبإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا، إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذ وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها، إن الأخطاء ومواءمات كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمؤخذ بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

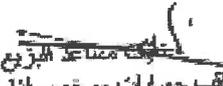
وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بعمارة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمسؤولي من أئسك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالنالي

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية للمجموعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجلب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف فقرقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل غواطره أو تزويراً أو حذفاً مقصوداً، أو عرض خلطلي أو تجاوز لإجراءات المراقبة الداخلية.
 - استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لفرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لفرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
 - الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأمن المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تكافؤ جوهرية ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تكافؤ جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه لتلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى ندرج تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
 - تقييم الإطلال العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والقهرية، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس للمعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل علني.
 - الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولين عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق، وتوقيتها ونتاج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.
- كما أننا يتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد إلزامنا بمتطلبات الأخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة إرشاداتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في إستقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحمية مذهباً.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتنسيقات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، لأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد الأسس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأن المجرى يجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفة لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لمعد الأسس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم الهيئة المصرفية والتعاملات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.


مراقب حسابات مرخص لثة أ رقم 91
RSM البرزيع وشركاهم

دولة الكويت
12 مارس 2017

نايف مساعد البرزيع
مراقب حسابات
مرخص فئسة أ رقم 91
RSM البرزيع وشركاهم

شركة الرقاج للاستثمار - ش.م.ك. (مفقتة) وشركتها التابعة
 بيان المركز المالي المجموع
 كما في 31 ديسمبر 2016
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	
			<u>الموجودات</u>
200,266	443,145		نقد في الصندوق ولدى البنوك
30,000	120,000	3	ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية
1,662,098	2,010,461	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,011,159	1,666,591	5	مدفونين وأرصدة مدينة أخرى
1,983,459	11,500	6	مستحق من أطراف ذات صلة
583,734	394,388	7	مخزون
482,181	482,181	8	موجودات مالية متاحة للبيع
6,099,036	6,011,348	9	استثمار في شركات زميلة
331,521	347,709	10	ممتلكات ومعدات
1,197,866	1,174,124	11	موجودات غير ملموسة
27,048	27,048		شهرة
<u>13,608,368</u>	<u>12,708,495</u>		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			المطلوبك :
1,010,653	1,010,653	12	دائتو وكالة
155,813	257,083	13	دائتو مرابحة
478,798	684,706	14	دائتو وأرصدة دائنة أخرى
-	300,000	6	مستحق على طرف ذو صلة
151,307	174,761	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>1,796,571</u>	<u>2,427,203</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
25,026,850	25,026,850	16	رأس المال
1,987	1,987		علاوة إصدار
613,173	613,173	17	إحتياطي إيجاري
572,103	572,103	18	إحتياطي إقتطاري
63,952	63,952		أثر التغير في حصص حقوق ملكية شركة تابعة
(449,512)	(3,062,187)		أثر التغيرات في الخصلة الشاملة الأخرى لشركات زميلة
29,750	29,750		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(15,332,930)	(14,413,799)		ذمائر متراكمة
10,525,373	8,831,829		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
1,286,424	1,449,463		الحصص غير المسيطرة
11,811,797	10,281,292		مجموع حقوق الملكية
<u>13,608,368</u>	<u>12,708,495</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.


 خالد عبدالله السعيد
 نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة التراج للاستثمار - ش.م.ك. (مفصلة) وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	ايضاح	
5,797,698	5,956,419		صافي المبيعات
(3,347,509)	(3,085,672)		تكلفة المبيعات
2,450,189	2,870,747		مجموع الربح
(429,765)	(385,212)	19	مصاريف عمومية وإدارية
(1,654,006)	(1,899,917)	20	مصاريف بيمة وتسيوية
(85,867)	(88,852)	11 & 10	مستلزمات وإطفابات
842,170	545,115	9	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
972,163	-		أرباح من بيع شركة زميلة
69,719	104,557	21	صافي ربح الاستثمارات
2,164,603	1,146,438		ربح التشغيل
(4,213)	(12,030)		مصاريف تمويلية
648,000	-		ربح من تموية دائر وكلاء
42,092	-	6	إيرادات مدينو وكالة
62,568	178,131	22	إيرادات أخرى
2,913,050	1,312,539		ربح السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(14,852)	(146)		حصة الزكاة
(30,000)	-	23	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
2,868,198	1,312,393		صافي ربح السنة
			الخاص بـ:
2,560,758	919,131		مساهمي الشركة الأم
307,440	393,262		الحصص غير المسيطرة
2,868,198	1,312,393		صافي ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة الرقاج للاستثمار - ش.م.ك. (مفصلة) وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	صافي ربح السنة
2,868,198	1,312,393		
			الخسارة الشاملة الأخرى:
			بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
(355,231)	(2,612,675)	9	حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى من شركات زميلة
(152,566)	-	8	التغير في القيمة العادلة لموجودات عالية متاحة للبيع
(507,797)	(2,612,675)		الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
2,360,401	(1,300,282)		مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
			الخاص بـ:
2,052,961	(1,893,544)		مساهمي الشركة الأم
307,440	393,262		الحصص غير المسيطرة
2,360,401	(1,300,282)		مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

شركة الراج للاستثمار - ش.م.ك. (مفصلة) وشركتها التابعة
 بيان التدفقات النقدية المجموع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
2,913,050	1,312,539	ربح السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة التسيويات :
138,931	142,598	إستهلاكات وإطفاءات
(842,170)	(545,115)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(972,163)	-	أرباح من بيع شركة زميلة
(69,719)	(104,557)	صافي ربح الاستثمارات
4,213	12,030	مصاريف تمويلية
(648,000)	-	ربح من تسوية دائن ووكالة
(42,092)	-	إيرادات مدينو وكالة
1,182	(972)	(أرباح) خسائر من بيع ممتلكات ومعدات
-	(135,728)	مخصص لم يحدث له ضرورة
43,918	30,090	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
527,150	710,885	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(122,665)	(675,432)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
5,413	(7,913)	مستحق من أطراف ذات صلة
(42,173)	189,346	مخزون
31,885	235,762	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	300,000	مستحق إلى طرف ذو صلة
399,610	752,648	النقد الناتج من العمليات
-	(30,000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(12,164)	(6,636)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
387,446	716,012	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
-	(90,000)	ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية
-	135,728	المحصل من تسوية استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	(1,931,878)	المدفوع لشراء موجودات مالية بأقيمة التكلفة من خلال الأرباح والخسائر
250,000	1,582,962	النحصل من بيع موجودات مالية بأقيمة التكلفة من خلال الأرباح أو الخسائر
22,532	-	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(130,150)	(76,857)	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
4,500	4,173	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(126,567)	(61,388)	المدفوع لشراء موجودات غير ملموسة
42,092	-	إيرادات مدينو وكالة مستلمة
81,875	105,110	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
142,282	(332,150)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(504,000)	-	المدفوع لدائن ووكالة
165,813	101,270	دائنو مريحة
(4,213)	(12,030)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(230,223)	(230,223)	توزيعات أرباح للحصص غير المسيطرة
(582,623)	(140,983)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(52,895)	242,879	صافي الزيادة (النقص) في النقد في الصندوق ولدى البنوك
253,161	200,266	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
200,266	443,145	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1 - التفسير والنشاط

إن شركة الرقاج للاستثمار - ش.م.ك. (مفصلة) "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية (مفصلة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 42 / جلد 1 والمؤرخ في 14 مايو 2006 وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأسيس عليه بالسجل التجاري تحت رقم 114296 بتاريخ 23 فبراير 2015.

إن الأغراض الرئيسية التي أسست من أجلها للشركة الأم هي كما يلي:

1. الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
2. إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحفظ المالية والعقارية.
3. تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك للمؤسسات والشركات.
4. الوساطة في عمليات الإقراض والإفراض.
5. القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار السندات التي تصدرها الشركات والبنوك ووظائف أثناء الاستثمار.
6. التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
7. تقديم القروض للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض ومع المحافظة على إستراتيجية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
8. التعامل والتجارة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعائن الثمينة داخل الكويت وخارجها، على أن يكون هذا التعامل لحساب الشركة فقط.
9. العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والبيانات الحكومية والمحلية والدولية.
10. القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم فترة السوق المالية والتعبئة في الكويت وتلبية جامعاته وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات.
11. تعبئة الموارد للتمويل بالإجارة وأن توفيق عمليات تمويل جماعي للإجارة، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يجوز لها قبول الودائع. استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار التي يقرها بنك الكويت المركزي، وصفة رئيسية التمويل بأسلوب الإجارة بما يتطلبه ذلك من تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها، ولا يتضمن ذلك تمويل شراء السلع الاستهلاكية. ولها أن تقوم بإدارة المحفظ الدولية واستثمار وتسمية الأموال في العمليات التجارية لمسئولها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقواعد السارية في الدولة.
12. تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرموزات التجارية، وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والبرامج وإستراتيجياتها وتأجيرها للجهات الأخرى.
13. إنشاء صناديق الاستثمار بكافة أنواعها لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للإكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصندوق الاستثمارية الأجنبية في داخل وخارج الكويت طبقاً للقوانين والقواعد السارية في الدولة بعد الحصول على الموافقة من بنك الكويت المركزي.

على أن تتم ممارسة هذه الأغراض وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تنص أي من الأغراض السابقة على أنها تبيح للشركة الأم القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أية أعمال ربوية أو منافية لأحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية.

ويكون للشركة الأم مبنوة الأصل السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بوكالة، ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشترك أو تشترك مع هذه الهيئات أو تحقها بها، ولكن في جميع الأحوال لا يجوز تفسير أي من هذه الأغراض أنها تجهز للشركة ممارسة الأعمال التي تدخل في صميم المهنة المصرفية.

بلغ عدد موظفي المجموعة 89 كما في 31 ديسمبر 2016 (2015 : 96 موظف).

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 114296 بتاريخ 20 مايو 2006.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب: 50 - دسمان - الصفاة - الرمز البريدي 15451 - دولة الكويت.

بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (127) لسنة 2016 ومذكرة مساندة من هيئة أسواق المال بتاريخ 25 ديسمبر 2016 إلى الشركة الأم فقد تم إنهاء ترخيص الشركة الأم وذلك دون تقريب أوضاعها وفقاً للمادة (162) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وعلى أن تنقل يدها حارسه وأمانة على أموال العملاء إلى حين تسليها لهم أو من له صلة في مسكها أو إدارتها أو حفظها.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، تم تعديل القانون الجديد بالتزجي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد واللائحة التنفيذية ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة الأم.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 12 مارس 2017. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - البيانات المحسنة الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص التغيرات المحاسبية الهامة فيما يلي:

1 - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل المبلغ والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المنظم عن بيع الأصل أو المدفوع لمداد الالتزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والإفصاحات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والإفصاحات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ش).

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية النافذ

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة ممتثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية لتقارير المالية كما في 1 يناير 2016 المتعلقة بالمجموعة وبياناتها كالتالي:

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38) - توضيح الطرق المقبولة للإستهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأسس الواردة في معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38)، والذي يبين أن الأرباح تكمن عند المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليس المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى تعط الأرباح لا يمكن استخدامها للإستهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محددة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - مبادئ الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تصري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمر التالي:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تحجيب أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إنجازه بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخرى: حيث يمكن دمج وتقسيم البند المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الأجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الأخرى للشركت الزميلة وشركات المحاسبة المحسنة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
- الإفصاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإفصاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإفصاحات.

تعديلات على المعيار الدولية لتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) - المتطلبات الاستثنائية للإستثناءات تجميع البيانات المالية

تصوي التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من إعداد البيانات المالية المجمعة والولاء في المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقاً لمطلبات المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 10. أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية، فإنه يجب تجميع هذه الشركة التابعة. توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات استثمارية، وطيه، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترغب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضاً على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. تم أيضاً تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالإبقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركت التابعة لهما بدلاً من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الإفصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالية رقم 12.

التحديثات الدورية على المعايير الدولية للتقرير المالية 2012 - 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (7) - الأدوات المالية - الإفصاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحاً على أنه بالنسبة الموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إسناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للأطراف المحول بالخاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فنن المعيار الدولي للتقرير المالية رقم 7 يتطلب الإصلاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال مقلحة للشركة في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إر شذات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إر شذات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالية رقم 7 غير مطلوبة تعديلاً لجميع الفترات المالية السابقة، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للمجموعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جزئية التأثير

إن المعايير الجديدة والمذلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات توضح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التخيرات في المتطلبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التخيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتخيرات الغير نقدية، مع السماح بتطبيق الميكر.

المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج للخسارة المتوقع الجديد لإحساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح الميادي في التحقق ولعدة لتحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات، سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الحالية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الاعانة الناتجة عن معاملات مقبوضة.

يطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17، كما توفر متطلباتها لمونجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استعمال بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك لمنتجات والمقرات والمعدلات والموجودات غير المضمونة.

إن المجموعة بصدد احتساب التأثير المحتمل على بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذه المعايير.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم ولشركة التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة) -

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية		اسم الشركة التابعة	
2015	2016	الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة	شركة مجد للأغذية - ش.م.ك. (مغلقة)
39.42%	39.42%	اعززة	دولة الكويت		

إن شركة مجد للأغذية - ش.م.ك. (مفتحة) هي شركة تابعة للمجموعة على الرغم من إمتلاك المجموعة لتعديبة 39.42%، وذلك لأن المجموعة تسيطر على شركة مجد للأغذية - ش.م.ك. (مفتحة) من خلال تمثيلها بثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة التابعة من ضمنهم رئيس و نائب رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة، وذلك من أصل إجمالي خمسة أعضاء، مما يمنحها القدرة على السيطرة على الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة.

إن شركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على هوية الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا اندلعت الحقائق والظروف بلكه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة للمبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كفاية لإعطائها القدرة لعملية على توجيه الأنشطة ذات السلطة للشركة المستثمر فيها من جانبها. نأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بحين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت للمجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات معملية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تضمن البيانات المالية المجمعة بيانات مالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سجلات محاسبية موحدة للمعاملات المتبادلة وللأحداث الأخرى التي تقع في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونسب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ التجميع.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة المدلاة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حده.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة المدلاة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملأك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالإتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد التهمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المتسلم.
- إدراج القيمة المدلاة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المعجزة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإنفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تنطق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تخرج كمصرف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالمعالي حيثما يكون المجمعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالمعالي وتكوني السداد إما بالمعالي أو ببيع الموجودات وسداد المطوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع النقد في الصندوق وأدى البنوك، الإذعان لدى مؤسسات مالية إسلامية، موجودات مالية بقيمة المعادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدفون، المعتمدين من أطراف ذات صلة، موجودات مالية متلحة للبيع، تلتز وكالة، دائر مراجعة، الدائنين ومستحق إلى طرف ذو صلة.

الموجودات المالية:

1 - المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن نوع بضائع أو خدمات متجزئة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الاعتراف بمدينا بالمدينين بقيمة العادلة وتلتز فيما بعد بالتكثفة المطلوبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لتقسما مخصص الانخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الانخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون ذلك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص في الفرق بين القيمة النظرية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصصة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تقويض القيمة النظرية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يتدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

2 - الاستثمارات المالية

التحقيق المبني والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدري رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بقيمة المعادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الفرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقيق المبني لها.

أ) الموجودات المالية بقيمة المعادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن هذه الفئة مدينين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الانتهاء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناء أسهما لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم توييب الأصل المالي كمصنف بالقيمة المعادلة من قبل الإدارة عند التحقيق المبني إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يترك بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كان متولاً ويتم تبنيهم أدانه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة المعادلة وفقاً لإدارة مخاطر موقفة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير مصنفة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الموجودات المالية كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستيعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عطلات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المناجزة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مجتمعة بالقيمة العادلة مضمناً إليها تكاليف المعاملات لصنع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة المعادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقيق المبني، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة المعادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس للتقييم تتضمن أسس التقييم باستخدام صيغ تجارية بحسب حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المتوقعة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المسعر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة المعادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة المعادلة ضمن الدخل الشامل الأخرى.

في حالة عدم توافق طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة امتداد أو انخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فبمجرد يتم تحويل أية تغييرات سلبية في القيمة المعادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلها أو جزئيا) في إحدى هاتين الحالتين:
أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في امتلاك التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو
ب. عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود لمبة مشتركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة المعادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي انقضت فيها القيمة المعادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقضاء والقيمة المعادلة المطلوبة مضمومة منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

المطلوبات المالية:

1- الدائنين:

تتمثل وصية الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين، يمثل به الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراءها منسحب النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة المعادلة وتنتس لاحقا بالتكلفة المسطقة باستخدام طريقة محل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يتحقق خلال سنة أو أقل (أو ضمن النورة التشغيلية الطبيعية للتشغيل ليهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2- الوكالة والمراوحة الدائنة:

تتمثل الوكالة والمراوحة الدائنة في المبلغ المستحق على أساس الدفع المزمع لبيود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود الوكالة والمراوحة. يدرج وصية الوكالة والمراوحة بأجمالي المبلغ الدائنة، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3- المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البديعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بيود متقلصة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لحمل المخزون في مرفقه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البديعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مضمومة منه تكاليف الانجر والمصاريف البيعية. يتم شطب بيود المخزون المتقلصة وبيونة الحركة بناء على الاستخدام المتخطلي المتوقع وصافي القيمة البديعية الممكن تحقيقها.

4- الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بالتر. أية تغييرات لاحقة لتاريخ الإقضاء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري قطيا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لفرض البيع، حيث يتم المعاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعلاقات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، كما تقوم بإدراج حصتها في التغييرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

توقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءا من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة الإلتزام تجاه الشركة الزميلة أو كانت بليبة مدفوعات تجلية عنها.

يتم إستيعاب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للأستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الإستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

عند تقييم التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتقييم وفيدلية موجودات مالية محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للأستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة أستثمار المجموعة في شركتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة بإحساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

و - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحوّل والمبلغ المعترف به للحصص غير المعجولة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والإلتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر للشهرة مديتها كإصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإلتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

لمرضى التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة المتوقع لها الإنفاناع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت للقيمة الأستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة للمعاملة بالشهرة في المترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم إستيعاب جزء من المعاملات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالمعاملات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه المعاملات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستيعاب هذه المعاملات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للمعاملات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

إن سيادة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقتناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الإستثمار في الشركات الزميلة بإيضاح رقم (2 - أ).

تتضمن الشهرة علامة تجارية ويتم تسجيل العلامات التجارية بالتكلفة التاريخية. إن العلامات التجارية فترة عمر إقتصادي غير محدودة وتظهر بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة. إن وجدت.

ز - ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والملحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسلة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وحسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستيعاب تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرّج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستيعابها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	ثالث وتجهيزات الآلات ومعدات سيارات
5 - 2	
5	
5	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الإعتراف ببند الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الإستهلاك المستمر لتلك الموجودات.

ح - لموجودات غير الملموسة

عند التحقق المبني، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتسبة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبني، يتم إخراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإطفاء تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة، وبما يتم إخراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي منحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستهلاك.

العلامة التجارية

يتم تسجيل العلامة التجارية بالتكلفة التاريخية، إن حقوق العلامة التجارية لفترة العمر الإنتاجي غير محدود وتظهر بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد).

التقنيات

تمثل التقنيات حق المجموعة في استغلال مواقع، يتم قيد التقييمات مدنياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستغلال الخاص بهذا الأصل والمقرر 5 سنوات.

ط - انخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تغيير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة المعادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض أي القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإطفاء (إعادة تقييم).

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة الدفترية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ز - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقرن العمل الكويتي في القطاع الأهلي وقرن الموظفين. إن هذا الالتزام غير المعمول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ك - رأس المثل
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ل - علاوة الإصدار
تمثل علاوة الإصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع (إلا في الحالات التي نص عليها القانون).

م - تحقق الإيراد
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدفوعة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن انضباط الإجمالي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتخفيضات وكذلك بعد استبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أعلاه. إن مبلغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عند على حد.

المبيعات
تمثل المبيعات مجموع قيمة التوفير الصادرة للضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع المبيعات عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري. لا تشمل للمجموعة أي نشاط لبرامج ولاء العملاء.

توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

إيرادات الفوائد
تخصب إيرادات الفوائد، على أساس ضمني زمني وذلك باستخدام أسلوب القائدة الفعلية.

العمولات
عندما تكون المجموعة وكلاء عن الطرف الرئيسي لأصقفة بدلا من كونها ذلك الطرف الرئيسي، يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للمجموعة.

أرباح بيع الاستثمارات
تتمثل أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

الإيرادات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ن - المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام القانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتخالف تلك تدفقا صائرا للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماليا، فوجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للمصاريف المستقبلية المستقبلية.

س - تكاليف التمويل
إن تكاليف التمويل المتعلقة مباشرة بملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسنة تكاليف التمويل، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار الموقت لموضوع محددة والمستمرة خلال فترة عدم استغلالها للمصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كلفة تكاليف التمويل الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكديدها فيها. إن تكاليف التمويل تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكديدها من المجموعة فيما يتعلق بالتراض الأموال.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجموع قبل خصم حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وبعد استبعاد حصة لشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الإحتياطي الإجمالي. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 نظرا لوجود خسائر متراكمة.

ح - حصة الزكاة
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجموع قبل خصم حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة في لرباح الشركات المساهمة للكويتية الزميلة الخاضعة لنفس القانون وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية الخاضعة لنفس القانون طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

د - العملات الأجنبية
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

ت - فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنعة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية والمصنعة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الأخر.

ث - الأحدث المحتملة
لا يتم إدراج المطالبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطالبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية متوقعا.

ج - لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية للمجموعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحا.

د - توزيعات الأرباح للمساهمين
تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطالبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

هـ - يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند التهام تلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة التقريبية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

و - يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بتاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي للمجموع.

ز - الآراء والتقديرات والإقتراضات المحاسبية الهامة
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإقتراضات تتعلق بأسباب مستقبالية، إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية لتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقياس بتقديرات وإقتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. ك تختلف النتائج المتوقعة عن تلك التقديرات.

ح - الأراء
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبنية في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

د - تحقق الإيرادات
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون
إن تحديد قابلية الائترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المتحددة لإحساب الإنخفاض في قيمة الدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3 - تصنيف الموجودات المالية
عند إقتناء الأصل المالي، تقوم المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "منح البيع" أو "محتفظ به حتى الإستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتادها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق، عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى كزيخ الإستحقاق. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كإستثمارات "منحعة للبيع".

4 - إنخفاض قيمة الموجودات المالية
تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، الذي يتطلب آراء هامة واتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

ب - التغيرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بتصنيف مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتغيرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مظهر جوهري في حدوث تغييرات جذرية للقيم التقديرية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة الموجودات المالية غير المسجلة
تقوم المجموعة بإحساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية لأمرأة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - إنخفاض قيمة الشهرة
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تغيير "القيمة للمنشأة" للأصل أو لوحد توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المضمومة عندما يتم تحصيلها. إن التكلفة التقديرية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة السببية الممكن تحقيقها عندما تكلف أو تصبح مقدامة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحليل تقادم وتقييسات قيمة وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتقليص الأهم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

4 - إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة التقديرية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة المتبقية للإئترداد، والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيها أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول معاملة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. عتداً تلك التدفقات النقدية من المرزاة المالية للخصم سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تتزد المجموعة بها بعد، أو أي إستثمارات جوهري والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القليلة للإئترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقراء.

3 - ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية

يتراوح متوسط العائد على وداائع لدى مؤسسات مالية إسلامية ما بين 1.25% إلى 2.5% مترياً (2015 - 1% إلى 1.5% سنوياً) وتستحق خلال فترة 365 يوم (2015: 365 يوم). إن بعض الودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية يبلغ 90,000 دينار كويتي مزهونة لصالح بنك محلي عقيل دائر مزاحة (إيضاح 13)

4 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2015	2016	
-	1,918,363	أوراق مالية محلية مسعرة
1,620,000	50,000	أوراق مالية محلية غير مسعرة
42,098	42,098	أوراق مالية أجنبية غير مسعرة
1,662,098	2,010,461	

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مقومة بالعملة التالية:

2015	2016	
1,620,000	1,968,363	دينار كويتي
42,098	42,098	دولار أمريكي
1,662,098	2,010,461	

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2015	2016	
908,602	1,502,799	مدينون تجاريون (أ)
(29,802)	(29,802)	مخصص ديون مشترك في تحصيلها
878,800	1,472,997	
76,447	83,521	فوائد مضمرة إلى موردين
55,912	130,073	أخرى
1,011,159	1,686,591	

(أ) مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحصل فائدة ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم. إن تحليل أصل أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 90 - 180 يوم	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها أقل من 90 يوم	2016
1,502,799	10,546	425,632	1,066,621	
908,602	9,903	244,404	654,295	2015

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 425,632 دينار كويتي (2015: 244,404 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة منطقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي انخفضت قيمتها وتم تكوين مخصص لها مبلغ 10,546 دينار كويتي (2015: 9,903 دينار كويتي). إن مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المتبقي والمبلغ 19,256 دينار كويتي (2015: 19,899 دينار كويتي) تم تكوينه مقابل أرصدة عملاء معينين استحدثت وتجاوزت حدودهم الإئتمانية. تتوقع المجموعة استعادة جزء من هذه الأرصدة.

لاحقاً لتوزيع البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 543,805 دينار كويتي من أرصدة المدينين التجاريين.

ب) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها، إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في البيانات المالية المجمعة هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المتعلق إليها أعلاه ولا تحتفظ المجموعة بأي رهن كضمان للمدينين والأرصدة المدينة الأخرى.

6 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متفرقة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين وأفراد الإدارة العليا والشركات الزميلة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم المرافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2015	2016	أطراف ذات صلة أخرى	شركات زميلة	الأرصدة المنضممة في بيان المركز المالي المجموع
701,538	701,538	-	701,538	مدينو وكالة
(701,538)	(701,538)	-	(701,538)	مخصص مدينو وكالة
-	-	-	-	صافي مدينو وكالة
1,983,459	11,500	-	11,500	مستحق من أطراف ذات صلة (أ)
-	300,000	300,000	-	مستحق إلى طرف ذو صلة

(أ) كانت الشركة للزميلة بمقدار جمعية عمومية غير عادلة بتاريخ 27 يوليو 2016 وتمت الموافقة على زيادة رأسمال الشركة للزميلة بمبلغ 3,527,058 دينار كويتي موزعة على 35,270,580 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم تخصص حساب الدائنين، إن حصة الشركة الأم من تلك الزيادة مبلغ 1,979,672 دينار كويتي (إيضاح 9).

2015	2016	أطراف ذات صلة أخرى	شركات زميلة	المعاملات المنضممة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
42,092	-	-	-	إيرادات مدينو وكالة
21,750	27,000	-	27,000	إيرادات أخرى - إيرادات استشارات

2015	2016	مزايا أفراد الإدارة العليا
89,419	86,847	مزايا قصيرة الأجل
7,580	7,637	مزايا مكافأة نهاية الخدمة

مخصص مدينو وكالة
إن احتساب مخصص الانخفاض في قيمة مديني وكالة يتفق من جميع النواحي للمقابلة مع متطلبات المخصصات المحتدة التي نص عليها بنك الكويت المركزي، إضافة إلى ذلك وطبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، تم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% على جميع التسهيلات الائتمانية بعد استهلاك بعض الضمانات التي نصت عليها تعليمات بنك الكويت المركزي وغير الخاضعة للمخصص المحدد. تم أخذ مخصص بنسبة 100% بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

7 - مخزون

2015	2016	مواد خام
545,735	373,447	ثمن غير
29,480	14,836	أخرى
8,519	6,105	
583,734	394,388	

8 - موجودات مالية متاحة للبيع

2015	2016	صناديق أجنبية غير مسعرة
207,698	207,698	أسهم محلية غير مسعرة
274,483	274,483	
482,181	482,181	

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية 482,181 دينار كويتي (2015: 274,483 دينار كويتي) نظرا لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إراجعا بالتكلفة.

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2015	2016	الرصيد في بداية السنة
657,067	482,181	التغير في القيمة للعادلة
(152,566)	-	إستيادات
(22,320)	-	الرصيد في نهاية السنة
482,181	482,181	

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالسلالات التالية:

2015	2016	العملة
207,698	207,698	دولار أمريكي
274,483	274,483	دينار كويتي
482,181	482,181	

9 - استثمار في شركات زميلة

		نسبة ملكية %		الأنشطة الرئيسية للشركة	بلد التسجيل دولة الكويت	اسم الشركة لزميلة شركة فرتاج القابضة - ش.م.ك. (مقابلة)
2015	2016	2015	2016			
6,099,036	6,011,346	41.90	35.50			
6,099,036	6,011,346					

إن الحركة خلال السنة كما يلي :

2015	2016	
6,619,806	6,099,036	الرصيد في بداية السنة
-	1,979,872	إضافات (أ)
(1,007,709)	-	إستبعادات
842,170	545,115	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(355,231)	(2,612,675)	حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى من شركات زميلة
6,099,036	6,011,346	الرصيد في نهاية السنة

(أ) تشمل الإضافات في حصة الشركة الأم من زيادة رأس مال الشركة الزميلة عن طريق الرصيد المعتمد من طرف نو صلة (ببصاح 6).

إن ملخص البيانات المالية للشركة الزميلة - شركة فرتاج القابضة - ش.م.ك. (مقابلة) هي كما يلي :

ملخص بيان المركز المالي

2015	2016	
21,871,114	9,556,342	الموجودات المتداولة
29,624,165	26,443,588	الموجودات غير المتداولة
(20,078,795)	(6,970,409)	المطلوبات المتداولة
(12,131,074)	(10,030,071)	المطلوبات غير المتداولة
19,285,410	18,999,450	صافي الموجودات
(4,409,712)	(2,066,075)	الحصص غير المسيطرة
14,875,698	16,933,375	صافي الموجودات المتعلقة بالشركة الأم
%41.00	%35.50	نسبة ملكية المجموعة (%)
6,099,036	6,011,346	القيمة التقديرية لشركة فرتاج القابضة - ش.م.ك. (مقابلة)

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر

2015	2016	
10,318,942	11,616,006	مجمول الربح
(6,869,444)	(7,729,181)	مصاريف صورية وإدارية، بيئية، إستبعادات، مخصص ديون
(1,427,691)	(1,004,721)	مصاريف تمويل
1,084,395	-	ربح السنة من العمليات غير المستمرة
(34,106)	(566,457)	خسائر فروق صالات أجنبية
152,898	283,879	إيرادات أخرى
(107,002)	(28,950)	مصاريف أخرى
3,117,992	2,570,576	صافي ربح السنة
2,054,073	1,535,535	الخاص بـ :
1,063,919	1,035,041	مساهمي الشركة الأم
3,117,992	2,570,576	الحصص غير المسيطرة

10- ممتلكات ومعدات

المجموع	أعلى وأسفلية تمت الترتيب	معدات	الأثاث ومعدات	الثقلات والحوارات	التكلفة:
597,255	164,909	80,593	214,804	130,949	كما في 31 ديسمبر 2015
76,857	12,145	1,600	28,909	34,203	إمتدادات
(25,202)	-	(25,202)	-	-	إمتدادات
648,910	177,054	62,991	243,713	165,152	كما في 31 ديسمبر 2016
265,734	-	67,825	135,108	62,741	الإستهلاك المترافق:
57,468	-	6,945	27,723	23,800	كما في 31 ديسمبر 2015
(22,001)	-	(22,001)	-	-	الحصل على السنة
301,201	-	51,769	162,891	85,541	المسجل بالامتدادات
					كما في 31 ديسمبر 2016
347,709	177,054	11,222	80,822	78,611	صافي القيمة الدفترية:
331,521	164,909	18,768	79,636	68,208	كما في 31 ديسمبر 2016
					كما في 31 ديسمبر 2015

تم توزيع الإستهلاك المحصل على السنة كما يلي:

2015	2016
30,913	30,195
22,151	23,551
3,644	3,722
56,708	57,468

تكلفة المبيعات
مصاريف إوجية وتسويقية
أخرى

11- موجودات غير ملموسة

المجموع	فوائد	علامة تجارية	التكلفة:
1,432,724	498,752	933,972	كما في 31 ديسمبر 2015
61,388	61,388	-	إمتدادات
1,494,112	560,140	933,972	كما في 31 ديسمبر 2016
234,858	234,858	-	الإطفاء المترافق:
85,130	85,130	-	كما في 31 ديسمبر 2015
319,988	319,988	-	المحصل على السنة
			كما في 31 ديسمبر 2016
1,174,124	240,152	933,972	صافي القيمة الدفترية:
1,197,866	263,894	933,972	كما في 31 ديسمبر 2016
			كما في 31 ديسمبر 2015

إن العلامة التجارية ذات فترة عمر إنتاجي غير محدد، وهي مسجلة بمرور مجلس التعاون الخليجي وجمهورية العراق والجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية من خلال هيئة مختصة لتسجيل الملكية الفكرية، ويجدد الترخيص كل عشر سنوات.

بناء على الدراسة التي قامت بها الشركة الأم، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة العلامة التجارية.

12- دافئ وكلاء

يعمل الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016 والبالغ 1,010,653 دينار كويتي وكلاء لتسحقت بتاريخ 29 أكتوبر 2008، ولا تزال مفروضات التسوية لهذا المبلغ جارية بين الطرفين للإتفاق على آلية وشروط تلك التسوية.

13- دافئ مريحة

يتصل هذا البلد في كمبيلات مرابحة ممنوحة للمجموعة من قبل بنك محلي، ويتم سدادهما خلال 5 أشهر من تاريخ بيان المركز المالي المجموع. تتحمل التسييلات تكلفة تمويل بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعان من قبل بنك الكويت المركزي. إن دافئ مريحة مضمونة مقابل ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية يبلغ 80,000 دينار كويتي (إيضاح 3).

14- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2015	2016	
144,612	278,406	دائنون تجاريون
38,386	32,726	إجازات موظفين مستحقة
14,852	14,998	المستحق إلى الزكاة
2,400	150,977	توزيعات أرباح مستحقة
30,000	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
248,548	207,599	مصاريق مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
478,798	684,706	

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2015	2016	
119,553	151,307	الرصيد في بداية السنة
43,918	30,090	المحصل خلال السنة
(12,164)	(6,636)	المدفوع خلال السنة
151,307	174,761	الرصيد في نهاية السنة

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 250,268,500 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

17- احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز إيقاف هذا التحويل عندما يصل وصية الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

18- احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح إدارة الشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

19- مصاريق عمومية وإدارية

2015	2016	
242,793	222,864	تكاليف موظفين
53,683	49,986	إيجارات
52,634	31,829	أتعاب مهتوية واستشارات
80,655	80,533	أخرى
429,765	385,212	

20- مصاريق بوجبة وكسوفية

2015	2016	
414,181	465,358	تكاليف موظفين
659,980	768,282	إيجارات
288,163	389,582	عروض ودعاية
291,682	276,695	أخرى
1,654,006	1,899,917	

21- صافي ربح الاستثمارات

2015	2016	
(12,368)	(13,515)	خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	12,962	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
212	-	أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
81,875	105,110	إيرادات توزيعات أرباح
69,719	104,557	

22 - إيرادات أخرى

2015	2016
21,750	27,000
14,582	12,429
-	135,728
26,236	2,874
62,568	178,131

إيرادات استشارات
أرباح فروقات عملة أجنبية
مخصص لم يحد له ضرورة (أ)
أخرى

(أ) يمثل مخصص لم يحد له ضرورة مبلغ 135,728 دينار كويتي تم تخصيصه من تسوية استثمارات محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي تم تسجيل مخصص عليها بالكامل في السنوات السابقة.

23 - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يقترح مجلس إدارة الشركة الأم عدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. إن تلك المكافأة خاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم. إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة المقترنة بمبلغ 30,000 دينار كويتي قد تمت للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المفضدة بتاريخ 14 فبراير 2017.

24 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، المدفوع لدى مؤسسات مالية إسلامية، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخصم، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع، دائر وكلاء، دائر مرابحة، الدائنين ومستحق إلى طرف ذو صلة، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر معدل العائد:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات العائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات العائد المتغير. إن معدلات العائد الفطرية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير العقول المحتمل في معدل العائد مع تلك التغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل العائد.

31 ديسمبر 2016			
الأثر على بيان الأرباح أو الخصم المجمع (دينار كويتي)	أرصدة الودائع (دينار كويتي)	الزيادة (التقص) في معدل العائد ± 0.5%	ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية
± 600	120,000		
31 ديسمبر 2015			
الأثر على بيان الأرباح أو الخصم المجمع (دينار كويتي)	أرصدة الودائع (دينار كويتي)	الزيادة (التقص) في معدل العائد ± 0.5%	ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية
± 150	30,000		

ب - مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسائر مالية للطرف الأخرى. إن الموجودات المالية والتي قد تتعرض لمخاطر الائتمان تتمثل أمثالها في النقد لدى البنوك والودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية والمستحق من أطراف ذات صلة والمدينين. إن النقد لدى البنوك والودائع مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، ويتم إثبات رصيد المدينين بالأصالي بعد خصم مخصص للتأمين المشتركة - أي تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة لعدد الكبير للعلاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

تقوم المجموعة بإدارة مسؤولياتها الائتمانية بهدف تحقيق التنوع ومستوى عائد أرباح مناسب للمخاطر المتوقعة، حيث تقوم المجموعة أثناء عملية نشاطها الإعتيادي بتنوع التمويل في التسهيلات الائتمانية المختلفة إذ إن الهدف الأساسي هو تحقيق أرباح للمساهمين ولكن في نفس الوقت تقوم المجموعة بالتأكد من جودة التسهيلات الائتمانية. تعمل المجموعة بالإستمرار على تحقيق التوازن بين العائد وجودة إئتمان المحفظة.

إن أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل المصنات المحفظ بها أو التعزيزات الائتمانية هو كالتالي:

الحذ الأعلى للتعرض		
2015	2016	بيان المركز المالي المجموع
200,266	443,145	نقد في الصندوق ولدى البنوك
30,000	120,000	ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية
1,011,159	1,686,591	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,983,459	11,500	مستحق من أطراف ذات صلة
3,224,884	2,261,236	

التركز الجغرافي لأقصى تعرض لمخاطر الائتمانية

إن أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ البيانات المالية المجمعة وفقاً للإقليم الجغرافي هو كما يلي:

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى			دولة الكويت	كما في 31 ديسمبر 2016
المجموع				نقد في الصندوق ولدى البنوك ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية مدينون وأرصدة مدينة أخرى مستحق من أطراف ذات صلة
443,145	-	443,145		
120,000	-	120,000		
1,686,591	1,072,503	614,088		
11,500	-	11,500		
2,261,236	1,072,503	1,188,733		

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى			دولة الكويت	كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع				نقد في الصندوق ولدى البنوك ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية مدينون وأرصدة مدينة أخرى مستحق من أطراف ذات صلة
200,266	-	200,266		
30,000	-	30,000		
1,011,159	825,722	185,437		
1,983,459	-	1,983,459		
3,224,884	825,722	2,300,162		

ج - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة المددلة أو التكتفات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والنتيجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشترقات الأدوات المالية. وتعرض المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتطلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

الأثر على الدخل الشامل الأخر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	31 ديسمبر 2016 دولار أمريكي يورو
10,385 ±	77,487 ±	±5%	
-	154 ±	±5%	

الأثر على الدخل الشامل الأخر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	31 ديسمبر 2015 دولار أمريكي يورو
10,385 ±	44,117 ±	±5%	
-	22 ±	±5%	

د - مخاطر السيولة:

تتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المعقّرة المالية لملائها بشكل دوري وتتستمر في الودائع لدى المؤسسات المالية أو الاستثمارات الأخرى للظابفة للتسييل السريع.

عناية إدارة مخاطر السيولة

إن عناية إدارة مخاطر السيولة لدى المجموعة، كما هي مطبقة في المجموعة تشتمل على:

- التمويل اليومي من طريق مراقبة التدفّقات النقدية المستقبلية للتأكد من مواجهة المتطلبات.
- الاحتفاظ بالمحافظ ذات الموجودات عالية الزواج القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي خقطاع غير متوقّع في التدفّقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لمتطلبات الداخلية والتنظيمية.

يبين الجدول التالي تحوّل الاستحقاقات لمطلوبات المالية المجمعة:

	أما إلى 31 ديسمبر 2016					
	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	من شهر إلى 3 أشهر	شهر	
المطلوبات						
القدي المضمون لدى البنك	-	-	-	-	443,145	443,145
ودائع لدى مؤسسات مالية استثمارية	-	-	-	120,000	-	120,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	2,018,481	-	-	2,018,481
مخزون وأرصدة متبقية لدى الغير	-	-	1,268,958	425,032	-	1,693,990
مستحق من الطرف ذاته	-	-	20,841	373,447	11,500	395,788
- مخزون	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بكمية الحق	-	482,181	-	-	-	482,181
المتشابه في مركات (زمانة)	8,011,348	-	-	-	-	8,011,348
ممتلكات ومعدات	-	341,709	-	-	-	341,709
موجودات غير مضمونة	-	913,972	240,152	-	-	1,154,124
أجورا	-	27,048	-	-	-	27,048
مجموع المطبوبات	6,972,368	1,070,641	3,292,361	930,578	443,145	12,708,493
المطلوبات						
دائرو وكافّة	-	-	1,018,853	-	-	1,018,853
دائرو مرابحة	-	-	204,523	82,460	-	286,983
دائرون وأرصدة دائرو الغير	-	-	256,261	428,445	-	684,708
مستحق من طرف ذاته	-	-	300,000	-	-	300,000
- صدي	-	174,761	-	-	-	174,761
مجموع المطبوبات	-	174,761	1,771,537	480,905	-	2,427,203
نموذج التدفّقات						
	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	من شهر إلى 3 أشهر	شهر	
المطلوبات						
القدي المضمون لدى البنك	-	-	-	-	200,268	200,268
ودائع لدى مؤسسات مالية استثمارية	-	-	-	-	30,000	30,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	1,682,098	-	-	1,682,098
مخزون وأرصدة متبقية لدى الغير	-	-	878,800	432,350	-	1,311,150
مستحق من الطرف ذاته	-	-	1,983,459	37,999	545,736	1,983,459
- مخزون	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بكمية الحق	-	482,181	-	-	-	482,181
المتشابه في مركات (زمانة)	6,000,036	-	-	-	-	6,000,036
ممتلكات ومعدات	-	931,621	-	-	-	931,621
موجودات غير مضمونة	-	1,107,866	-	-	-	1,107,866
أجورا	-	27,048	-	-	-	27,048
مجموع المطبوبات	6,126,884	2,011,640	4,562,356	678,084	230,268	13,609,232
المطلوبات						
دائرو وكافّة	-	-	1,010,853	-	-	1,010,853
دائرو مرابحة	-	-	152,813	150,964	-	303,777
دائرون وأرصدة دائرو الغير	-	-	327,834	-	-	478,798
مستحق من طرف ذاته	-	151,307	-	-	-	151,307
مجموع المطبوبات	-	151,307	1,491,500	150,964	-	1,793,771

د - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتتويج القطاعات المستثمر فيها بحفظتها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في ترويخ البيانات المالية المجمعة.

2015		2016		مؤشر السوق بورصة الكويت
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
-	± 5 %	± 95,918	± 5 %	

25 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم من بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بلحدي الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق للخطوط المعينة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2016			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	
1,918,363	-	1,918,363	
2015			موجودات مالية متاحة للبيع
المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	
207,698	207,698	-	

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم 8، لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لتصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك من طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

26 - إلتزامات محتملة

يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر الإلتزامات المحتملة التالية:

2015	2016	خطاب ضمني
30,250	-	
30,250	-	

27 - الجمعية العامة العادية

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 12 مارس 2017 عدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويخضع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي شركة الأم المنعقدة بتاريخ 14 فبراير 2017، على الإفصاح المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، كما وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم على عدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين وتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 30,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

28 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستثمار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومناطق المستخدمين الخارجيين، وكذلك المحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

والمحافظة على أو تعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تحقيقاً رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، مهاد التمويل أو الحصول على تمويل جديد.

تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بنهاجاً على نموة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي التمويل ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجموع معساقاً فيها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي :

2015	2016	
1,010,653	1,010,653	دائن وكلاء
155,813	257,083	دائن مرابحة
1,166,466	1,267,736	إجمالي التمويل
(200,266)	(443,145)	نقد في الصندوق ولدى البنوك
(30,000)	(120,000)	ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية
936,200	704,591	صافي الديون
11,811,797	10,281,292	مجموع حقوق الملكية
12,747,907	10,985,883	إجمالي الموارد المالية
%7.34	%6.41	نسبة الدين إلى الموارد المالية

